

## مؤشر مدراء المشتريات PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

### ارتفاع في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة للمرة الأولى في سبعة أشهر

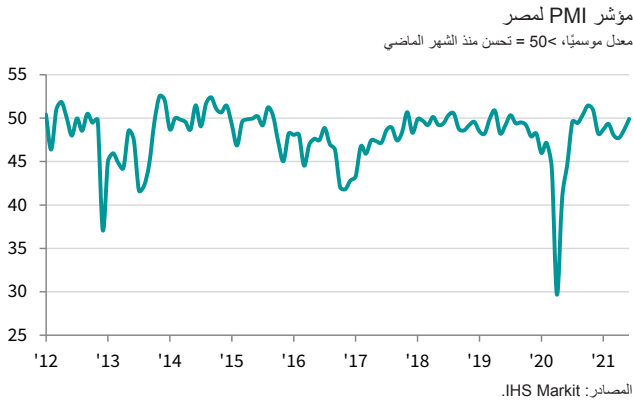
#### النتائج الأساسية:

مؤشر مدراء المشتريات يقترب من نطاق التوسع

نمو الأعمال الجديدة في ظل ارتفاع الصادرات والسياحة

ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج بأسرع معدل منذ شهر أغسطس 2019

تم جمع البيانات خلال الفترة من 11 إلى 22 يونيو 2021.



#### تعليق

في إطار تعليقه على دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"أدى الارتفاع الثاني على التوالي لمؤشر مدراء المشتريات في مصر إلى تسجيل مستوى نمو تقريباً 50.0 نقطة في شهر يونيو، حيث سجل 49.9 نقطة، وهي أعلى قراءة له في سبعة أشهر. وفي حين انتقل الإنتاج والطلبات الجديدة إلى نطاق التوسع، كان مؤشر التوظيف هو الذي أعاق القراءة الرئيسية للمؤشر، حيث استمرت أعداد العاملين في الانخفاض بشكل عام. ومع ذلك، وفي ظل تزايد الطلب وتخفيف قيود كوفيد-19، قد لا يمر وقت طويل قبل استئناف نمو التوظيف.

"ارتفع تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج مرة أخرى في شهر يونيو، مما أثار قلق الشركات والمستهلكين. وكان الارتفاع الأخير في ضغوط التكلفة هو الأكثر حدة منذ ما يقرب من عامين، حيث أدت أسعار السلع، وخاصة المعادن والبلاستيك، إلى زيادة حادة في تكاليف المشتريات. في الوقت الحالي، تحافظ الشركات إلى حد كبير على استقرار أسعار المنتجات والخدمات في محاولة لزيادة المبيعات، لكننا قد نشهد ارتفاعاً حاداً في الأسعار في وقت لاحق من العام الجاري إذا زاد الطلب وأصبحت أعباء التكلفة كبيرة جداً."

استقرت ظروف العمل إلى حد كبير في الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط في نهاية النصف الأول من العام، مدعومة بتجدد النشاط وزيادة حجم الصادرات وتحسن أعداد السائحين. وأشارت بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات إلى زيادة طفيفة في الأعمال التجارية الجديدة لأول مرة منذ سبعة أشهر، مما أدى إلى انخفاض أقل في التوظيف واستقرار مستويات المخزون.

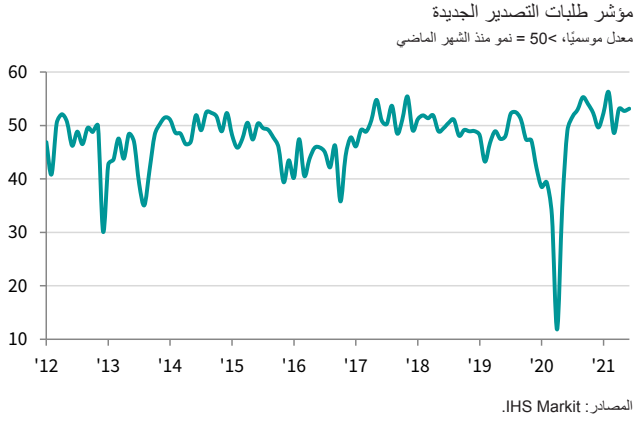
ومع ذلك، استمرت الضغوط التضخمية في الارتفاع، حيث ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج بأقصى وتيرة منذ ما يقرب من عامين بسبب الزيادة الحادة في أسعار المواد الخام. لكن غالبية الشركات استوعبت هذه التكاليف لأنها أعطت الأولوية للجهود المبذولة لدعم انتعاش المبيعات.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) الخاص بمصر التابع لمجموعة IHS Markit - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليخدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - تراجعاً أقل بقليل من المستوى المحايد (50.0 نقطة) مسجلاً 49.9 نقطة في شهر يونيو. وكان المؤشر قد ارتفع من 48.6 نقطة في شهر مايو وسجل أعلى مستوياته منذ شهر نوفمبر 2020.

كان الارتفاع بمقدار 1.3 نقطة في المؤشر مدفوعاً في الغالب بالعناصر الفرعية للإنتاج والطلبات الجديدة، حيث ارتفع كلاهما فوق 50.0 نقطة للمرة الأولى في سبعة أشهر. وقد أشارت هذه القراءات إلى زيادة، ولو هامشية، في النشاط والأعمال التجارية الجديدة، والتي أرجعتها الشركات المشاركة إلى حد كبير إلى تحسن ظروف السوق مع تخفيف تدابير كوفيد-19.

وأشار كثير من الشركات إلى ارتفاع أعداد السائحين مع فتح السفر الخارجي، فضلاً عن التحسن في طلبات التصدير. في الواقع، تسارع معدل نمو مبيعات التصدير إلى أعلى معدلاته منذ شهر فبراير. على الجانب الآخر، كانت هناك بعض الإشارات إلى ضعف الطلب المحلي الذي أثر على المبيعات الإجمالية.

تابع...



### تعليق

ديفيد أوين  
خبير اقتصادي  
IHS Markit  
هاتف: +44 207 064 6237  
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز  
اتصالات الشركات  
IHS Markit  
هاتف: +44 207 260 2234  
joanna.vickers@ihsmarkit.com

مع توسع إجمالي الطلبات الجديدة، وصل الانخفاض الأخير في نشاط الشراء إلى ركود تام تقريباً في شهر يونيو. وقد ساعد ذلك الشركات على إبقاء المخزون لديها دون تغيير لأول مرة منذ ستة أشهر والاستمرار في تقليل الأعمال المتركمة ببطء.

وفي الوقت نفسه، انخفضت أعداد العمالة بشكل أكبر في فترة الدراسة الأخيرة، حيث أفادت العديد من الشركات أنها لم تعين موظفين جدد محل الموظفين الذين تركوا وظائفهم طوعاً. وفي حين وظفت بعض الشركات عمالاً جددًا، أشارت أحدث البيانات إلى أن نمو الطلب لم يكن قوياً بعد بما يكفي ليتطلب زيادة بالجملة في أعداد العاملين.

سُجلت مخاوف بشأن الضغوط التضخمية مرة أخرى في شهر يونيو، حيث ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج بأسرع وتيرة منذ شهر أغسطس 2019. وكان السبب الوحيد وراء ذلك هو الارتفاع الحاد في أسعار المواد الخام، حيث أفادت التقارير بارتفاع أسعار الحديد والنحاس والبيلاستيك. وعلى الرغم من ذلك، زادت أسعار المنتجات والخدمات بشكل هامشي فقط حيث اختارت العديد من الشركات تحمل جزء من العبء لدعم نمو الأعمال الجديدة.

وأخيراً، تراجع التوقعات للنشاط غير المنتج للنفط من أعلى مستوى سجلته في شهر مايو، لكنها ظلت أقوى من متوسط الدراسة، حيث توقع ما يقرب من نصف أعضاء اللجنة توسعاً خلال الأشهر الـ 12 المقبلة. وجاء هذا مرتبطاً في الغالب بتطلعات تحسن أوضاع السوق مع انتهاء قيود كوفيد-19.

**نبذة عن IHS Markit**  
تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجليل المعقل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة [joanna.vickers@ihsmarkit.com](mailto:joanna.vickers@ihsmarkit.com) لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

**نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)**  
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

**إخلاء المسؤولية**  
تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit "Purchasing Managers' Index" و "PMI" أما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم IHS Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

**المنهجية**  
يتم إعداد مؤشر PMI™ لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسل إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يونيو 2021 في الفترة من 11-22 يونيو 2021. لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ [economics@ihsmarkit.com](mailto:economics@ihsmarkit.com).